مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الأول ـ العدد الرابع

شوال ـ ذي الحجة ١٤٢٠هـ
(يناير ـ مارس ٢٠٠٠ م)

- ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك.
- استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف.
- أصل صيغة "افتعل" بين العربية وأخواتها.
- مختصر كتاب الغايات والمقاصد.
- العروض المشكلة.. والحل.
- ثلاثة كتب في القوافي «قراءة نقدية».

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٥

• ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك
إبراهيم بن صالح الحندود ٩

• استصحاب الأصل في الخطاب النحوي
سعاد سيد أحمد علي ٩٣

• أصل صيغة "افتعل" بين العربية وأخواتها
محمد صالح توفيق ١١٥

• مختصر كتاب الغايات والمقاصد
حياة قارة ١٤٧

• العروض المشكلة.. والحل
محجوب موسى ١٩٧

• ثلاثة كتب في القوافي «قراءة نقدية»
عمر خلوف ٢١١

المجلد الأول ـ العدد الرابع ـ شوال ـ ذي الحجة ١٤٢٠هـ / يناير ـ مارس ٢٠٠٠م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

* أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
* حسن شاذلي فرهود — أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
* سليمان بن ابراهيم العايد — أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
* عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
* عبدالله الطيب — رئيس مجمع اللغة العربية السودان.
* عبدالله بن حمد الخثران — أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
* علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
* عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو جامعة أم القرى.
* محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* محمد رشاد الحمزاوي — أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
* محمد علي سلطاني — أستاذ النحو سابقاً جامعة دمشق.
* محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
* محمود فهمي حجازي — أستاذ علم اللغة كلية الآداب جامعة القاهرة.
* ابراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو المشارك جامعة الملك سعود.
* عثمان بن محمود صيني — أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧- أن يكون البحث باللغة العربية.

٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواءً قبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ أما بعد:

فها هو العدد الرابع من هذه المجلة نختم به المجلد الأول منها، وقد صدرت أعدادها تباعاً في برنامجها الزمني المحدد لها، بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل الدعم المتواصل من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والفضل يعرف لأهله فجزاهم الله كل خير وتوفيق، وأضع بين يديك أخي الكريم عدداً من القضايا التي تلح على المجلة، ومنها:

ـ أن البحوث التي تناولت المعجم اللغوي درساً ونقداً، وبرمجة حاسوبية كانت قليلة جداً، وكم كانت الأمنية أن تتناول الدراسات اللغوية هذا الجانب، لما له من أهمية في المعرفة والنهوض بها، وفي التعريب ضبطه وتقنينه والإسراع بخطواته.

ـ أن بعض البحوث تناولت بالنقد كتباً متخصصة تدخل ضمن إطار المجلة وبحوثاً أخرى تناولت الكتب بالعرض، وحرصاً من هيئة التحرير على نشر ما يفيد بعد اجتياز التحكيم نشر بعضها، وبقي الكثير وسوف تحرص المجلة على أخذ المتميز منها.

ـ أن البحوث العلمية كلما قل حجمها عن الثمانين صفحة كان ذلك أدعى للإسراع بنشرها حرصاً على التنوع.

ـ أن بحوثاً متعددة تتناول نقد الظواهر العلمية أو التربوية أو المناهج التي تدخل ضمن تخصص المجلة، وهي أيضاً محكمة، ولا يعني نشرها موافقة صاحب البحث على رأيه، والمجلة تقبل التعقيبات العلمية الرصينة، مهما تعددت طالت أو قصرت.

- سوف تسعى المجلة في أيامها المقبلة - بإذن الله تعالى - إلى إصدار أعداد متخصصة في مجال معين من مجالاتها كالتصريف أو المعاجم أو التعريب أو تقنين اللغة، وذلك في حال توافر بحوث تكمل عدداً من أعدادها.

هذا والله أسأل أن يوفقنا إلى خدمة لغة القرآن، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه عز وجل.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

ظاهرة إطلاق الأحكام
في ألفية ابن مالك

إبراهيم بن صالح الحندود
أستاذ النحو المساعد
كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

خلق الإنسان، علمه البيان وفضّله على سائر الحيوان بنعمة العقل وبيان اللسان، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فقد حظيت اللغة العربية باهتمام كبير وعناية فائقة من لدن علمائها المخلصين الذين سلكوا كلّ طريق للحفاظ على كيانها، واتخذوا في سبيل سلامتها كلّ وسيلة لعصمة اللسان من الخطأ واللحن في كتاب الله ـ عز وجل ـ قراءةً وإقراءً.

وقد تنوعت جهود هؤلاء العلماء في خدمة علوم هذه اللغة وبخاصة علمي النحو والصرف اللذين حظيا من ذلك الجهد بنصيب وافر، فصنّفوا في هذا الجانب كثيراً من المصنفات المطولة والمختصرة ممّا أكسب المكتبة النحوية والصرفية غنًى بالمؤلفات القيمة والبحوث النافعة.

وجرت عادة كثير من العلماء في بعض العصور على تدوين المتون الموجزة نظماً في شتى العلوم ومختلف الفنون الحافلة بأعداد ضخمة من المتون المنظومة، كالنظم في علم القراءات وعلم مصطلح الحديث وعلم الفرائض وعلم الفقه وعلم الرياضيات وعلم الفلسفة وعلم النحو كذلك، بل هو في طليعة هذه العلوم.

ويعود ذلك لسهولة حفظ النظم لما فيه من الأوزان والقوافي، وإن كان لا يخلو ـ أحياناً ـ من بعض التعقيدات المحكومة بما يتطلبه من ضرورات وتركيز.

ومن أبرز هؤلاء العلماء الذين سبروا أغوار محيط هذه اللغة أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي، أكبر نحويٍّ ظهر في القرن السابع الهجري، ومن أشهر من عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته المبكرة إلى يومنا هذا؛ لما له من قدم راسخة في العلم وباع طويل في التأليف والتصنيف ـ نثراً ونظماً ـ فترك للغة العربية وأهلها تراثاً ضخماً من المؤلفات القيمة، فأقبل عليها العالمون والمتعلمون بالدراسة والشرح. بل صار بعضها أساساً لأكثر الدراسات النحوية إلى اليوم.

ولا غرو في ذلك؛ فابن مالك ـ كما هو معلوم ـ ذو فكر مستقل سديد ومنطق قوي، محيط بعلم من سبقه، صاحب مذهب يقوم على الاختيار بعيداً عن التعصب مع ميل شديد إلى الاجتهاد.

وتُعدُّ الألفية ـ الخلاصة ـ من أشهر مؤلفات ابن مالك وأوفاها حظاً؛ إذ وجدت اهتماماً بالغاً من علماء النحو واحتفاءً لم يُكتب لأيّ منظومة نحوية أخرى.

وقد كان من توفيق الله تعالى وكرمه أن أكون ممن عني بقراءة شيء من تراث اللغة العربية بعامة ومؤلفات ابن مالك على وجه الخصوص، فوقفت في أثناء اشتغالي بهذا الفن على بعض الظواهر المتعلقة بألفية ابن مالك، ومنها ظاهرة إطلاق الأحكام في بعض المسائل التي ينبغي فيها التقييد والتخصيص وعدم التعميم. فرميت إلى توفير الكثير من وقت القارىء وتجنيبه مشاق البحث والتمحيص، فقمت بجمع ماله صلة بهذه الظاهرة من أبيات الألفية وتبويبه مرتباً حسب ترتيبها مع تعزيز هذه المواضع بدراسة موجزة ما أمكن.

وما ذكره العلماء في المواطن التي فيها إطلاق مكان التقييد أكثر مما أثبتّ غير أني عُنيت بما لم أجد له اعتذاراً قوياً، فانتقيت منها ما يمكن - في رأيي - إدراجه ضمن هذه الظاهرة.

ولا ينتابني أدنى ريب في أن هذه المواطن لم تكن غائبة عن ابن مالك - أو معظمها على الأقل -، لكن ضرورة النظم والاختصار قد ساهما بدرجة غير قليلة في تكوين هذه الظاهرة ونشوئها، فأردت بهذا العمل المتواضع المشاركة في خدمة "الألفية" بوصفها مصدراً من مصادر تراثنا الجليل، لا توجيه النقد لها أو لناظمها البتة.

ثم إني لا أزعم أني قد وفيت الموضوع حقه من البحث والدراسة؛ فالكمال لله وحده، ولكن حسبي أني بذلت جهدي ما استطعت، فإن أكُ وفقت فذلك ما أبغي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وإن كان غير ذلك فألتمس منه - وحده - التوفيق والسداد فهو نعم المولى ونعم الوكيل. راجيه - عز وجل - أن يعينني على استكمال ما أنا بسبيله، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، والحمد لله أولاً وأخيراً، وصلى الله وسلم على سيدنا رسول الله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

أولاً: الألفية وعناية العلماء بها

من المعروف أن لابن مالك ـ رحمه الله ـ (٦٧٢هـ) مؤلفاتٍ في العربية كثيرة ذاتَ مضاربَ مختلفة، ومناحٍ متعددة، تناولَ العلماءُ أكثرها بالقراءة والبحث والتعليق والشرح.

ومن هذه المؤلفات كتابه "الخلاصة" المشهور بين الناس باسم "الألفية"، لقوله في أولها:

وأستعين اللهَ في ألفيَّهْ مقاصدُ النحو بها محويَّهْ

أما تسميتها "الخلاصة" فلعلها مأخوذةٌ ومستوحاةٌ من قوله في آخرها:

أحصى من الكافية الخلاصهْ كما اقتضى غنًى بلا خَصاصهْ

إذاً.. فابن مالك قد أودع في الألفية خلاصةَ ما في "الكافية الشافية" من نحو وتصريف، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحياناً.

وأما "الكافية الشافية" نفسُها فمنظومة تناول فيها صاحبها مسائلَ النحو والتصريف في أربعة وستين باباً في أربعة وتسعين وسبعمائة وألفي بيت من الرجز.

وقد سار في الألفية من حيثُ ترتيبُ مسائلها على النمط نفسِه الذي اتبعه في الكافية ـ غالباً ـ دونما تبويب أو تفصيل.

وقد ذكر صلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ) عن الإمام أبي عبد الله الذهبي (٧٤٨هـ) أن ابن مالك قد صنَّف الألفية لولده تقي الدين محمد المدعوّ بـ "الأسد" (٦٠٩هـ). واعترضه العلامة يحيى بن عبد الرحمن العجيسي (٨٦٢هـ) بأن الذي صنّفه ابن مالك لابنه تقي الدين هو "المقدمة الأسدية" وهي رسالة

صغيرة في النحو مفقودة. أما الألفية فقد صنّفها بناءً على طلب من القاضي شرف الدين هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم الجهني الحموي الشافعي الشهير بابن البازري (٧٣٨هـ).

وقد شغل الناس بالألفية، وكثر إقبال العلماء عليها قروناً عديدة ما بين شارح ومعرب ومختصر، كما أن بعضهم قد اتجه إلى وضع حواشٍ عليها، واتجه بعضٌ آخر إلى تحويلها من نظم إلى كلام منثور.

ومن يتسنَّ له تتبع المراجع المعنية بذكر المصنفات يتبيَّن أن الألفية قد شرحها أكثر من أربعين عالماً منهم ابن مالك نفسه. بل إن بعضهم قد شرحها مرتين كما صنع ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ)؛ إحداهما في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، والأخرى في كتابه "رفع الخصاصة عن قُرَّاء الخلاصة". بل يقول السيوطي (٩١١هـ) بعد ذكره لهذين الكتابين لابن هشام: إنَّ له عدة حواشٍ على الألفية [(١)].

وكثير من هذه الشروح لأكابر العلماء ومبرزيهم [(٢)]. كالعلامة محمد بدرالدين ابن محمد بن عبد الله بن مالك (٦٨٦هـ) المعروف بابن الناظم، والعلامة الحسن بدر الدين بن قاسم المرادي، المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، والشيخ عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل (٧٦٩هـ)، ومنهم شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الهواري الأندلسي (٧٨٠هـ)، والشيخ محمد بن محمد بن جابر الأعمى النحوي (٧٨٠هـ)، والشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠١هـ)، وبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (٨٠٢هـ)،

(١) بغية الوعاة ٢/٦٩.

(٢) انظر هذه الشروح وغيرها في كشف الظنون ١/١٥١-١٥٥.

وأبو الخير محمد شمس الدين بن محمد الخطيب المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ)، والشيخ عبد الرحمن زين الدين بن أبي بكر المعروف بابن العيني (٨٤٩هـ)، ومحمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي (٨٥٣هـ)، والعلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي (٨٧٢هـ)، وأبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني (نحو ٩٠٠هـ)، والحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)،والشيخ محمد بن قاسم الغَزِّي (٩١٨هـ)، وغيرهم من العلماء أكثر مما ذكرت، غير أن المقام وهذه الكلمة الموجزة لا تتسع لتعدادها كلها ولكن ما أثبت يعد أهمها.

ثانياً: الشعر التعليمي (المنظومات)[1]

اقترنت نشأة الشعر التعليمي عند العرب في مختلف العلوم مع انتشار المعارف والثقافات؛ وذلك لشعور المعلمين والمتعلمين على حدٍّ سواء بحاجتهم إلى هذا النوع من التأليف؛ ليسهل على طالب العلم حفظه، فلجأوا إلى كتابة هذه المنظومات والأراجيز؛ لعلمهم أن الشعر أفضل وأسرع وسيلة لذلك.

وليس النحو بدعاً بين هذه العلوم، فقد كان له في هذا الميدان النصيب الأوفى؛ إذ كانت الشكوى من صعوبته كبيرةً لم يفد معها وضع المقدمات ولا شروحها والتعليق عليها، فرأى بعض علماء العربية أن من أسباب تيسير هذا العلم نظم قواعده وأحكامه ومسائله شعراً يسهل حفظه ونقله؛ وذلك لخفته على اللسان العربي، فكانت هذه المنظومات في النحو والتصريف.

(١) أفدت في هذه الكلمة مما كتبه الدكتور محمود الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب "الفصول الخمسون" لابن معطي، والدكتور موسى العليلي في مقدمة تحقيقه لكتاب "شرح الوافية" لابن الحاجب، والدكتور علي الشوملي في مقدمة تحقيقه لكتاب "شرح ألفية ابن معطي".

ولعل أحمد بن منصور اليشكري (٣٧٠هـ) هو أول من نظم في النحو أرجوزة عدتها ألفان وتسعمائة واحد عشر بيتاً كما يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) الذي نقل عنه في "تذكرة النحاة"[١] و "الارتشاف"[٢]. ومن أرجوزته:

وما جـوازك الغلامُ راكـبْ فليس للجواز يُلفى ناصبْ

إلا ابنَ كيسان من المذاهبْ فإنه أجاز نصبَ الراكبْ[٣]

ثم صنَّف الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ) صاحب المقامات المشهورة أرجوزته المسمَّاة "ملحة الإعراب" وتبلغ عدتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً.

وشارك أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري (بعد ٥٥٣هـ) بهذا المجال فنظم أرجوزةً في النحو أيضاً.

ونظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي (٦٠٠هـ) أرجوزةً في النحو وصفها السيوطي بأنها أرجوزة حميدة[٤].

ولسالم بن أحمد بن سالم، المعروف بـ "المنتجب" (٦١١هـ) أرجوزة في النحو كذلك.

ووصل نظم النحو إلى قمته بعد ذلك على أيدي ثلاثة رجال، هم: ابن معطي (٦٢٨هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وابن مالك.

فقد وضع يحيى بن معطي ألفيةً في النحو شرحها ابن الخباز (٦٣٩هـ)، وأبو الفضل عبد العزيز بن جمعة القواس (٦٩٦هـ) وغيرهما.

(١) ص٦٧٠.

(٢) ٢/١٠٤.

(٣) انظر: تذكرة النحاة ٦٧١، الارتشاف ٢/ ١٠٤، بغية الوعاة ١/ ٣٩٢.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٣١.

ونظم ابن الحاجب مقدمته "الكافية" شعراً وسمَّاها "الوافية"، وشَرَحها هو وآخرون حتى جاوزت شروحها المائة.

أمَّا ابن مالك فقد سبق القول بأنه وضع منظومةً في النحو سمَّاها "الكافية الشافية"، ثم اختصرها في ألف بيت وسمَّاها "الخلاصة" المعروفة بـ"الألفية" التي شرحت شروحاً كثيرة ووضعت عليها الحواشي والتعليقات.

وللشاعر أبي الحسن حازم القرطاجنّي (٦٨٤هـ) قصيدة ميمية في النحو من البحر البسيط عدة أبياتها مئتان وسبعة عشر بيتاً، نقل منها ابن هشام عدة أبيات في مغني اللبيب في مبحث "إذا"[١].

وفي القرن الثامن نجد الحسن بن قاسم المرادي ينظم أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها، وأخرى في معاني الحروف.

ووضع الآثاري شعبان بن محمد (٨٢٨هـ) ألفيته المسمَّاة بـ"كفاية الغلام في إعراب الكلام" وصرَّح بأنه وضعها وفي ذهنه ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك فقال:

قائمة بأوضح المسالك عن ابن معطٍ وعن ابن مالك[٢]

ومن النحويين من نظم كتاب غيره شعراً كما فعل فتح بن موسى الخضراوي (٦٦٣هـ)، وكذا شهاب الدين الدمشقي عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بابن شامة (٦٦٥هـ) حيث قاما بنظم كتاب "المفصل" لأبي القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ).

واستمر حال كثير من النحويين المتأخرين على جمع القواعد وشرح المصنفات أو نظمها، أو وضع شرح على شرح أو تعليق على شرح كما فعل الصبان

(١) انظر: ص١٢٣.

(٢) ألفية الآثاري ٣٤.

(١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. وكما صنع الشيخ ياسين العليمي (١٠٦١هـ) في حاشيته على التصريح بمضمون التوضيح وغيرهما.

إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك

باب " الكلام وما يتألف منه "

قال ابن مالك:

بالجرِّ، والتنوين، والندا، وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

وهذا ظاهره أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض[1]. وأمَّا تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[2]، لكنه أطلق في موضع التقييد.

وقد قيّد هذا في كتابه "عمدة الحافظ وعدة اللافظ"؛ إذ قال: (يُعرف الاسمُ بتعريفه، وبتنوينه، وبجرِّه، وبندائه، وبالإخبار عنه)[3].

قال في شرح ذلك: (تنوينه يعم تنوين الصرف، وتنوين التعويض، وتنوين المقابلة...، فهذه الأربعة مختصة بالأسماء... وقد خرج بإضافته إلى الهاء

(١) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٣، شرح ابن عقيل ١/٢١.

(٢) مثال تنوين الترنم في الاسم قول العجاج: يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ

ومثاله في الفعل قول جرير:

أقلي اللوم عاذلَ والعتابَنْ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ

ومثاله في الحرف قول الراجز: فَهَل لها أن ترد الخمس هَلَنْ

ومثال التنوين الغالي قول الشاعر:

كأن المدام وصوب الغمام وريح الخزامى ونَشْرَ القُطُرْنْ

ويسمى غالياً لتجاوزه حد الوزن.

(٣) ١/٩٨.

العائدة على الاسم تنوينُ الترنم. . . فإنه يشترك في لحاقه الاسم وغيره؛ فليست إضافته إلى الاسم بأولى من إضافته إلى غيره، فلو قيل: "بالتنوين" بدل: "تنوينه" لدخل تنوين الترنم وهو غير مراد الدخول)[1].

وكذلك قيَّده في "التسهيل" فقال: (ويعتبر الاسم بندائه وتنوينه في غير رويّ. . .) إلخ[2].

وهذا احتراز من التنوين اللاحق للروي المطلق، أي المتحرك، ويسمى تنوين الترنم، وكذلك من التنوين اللاحق للروي المقيّد، أي الساكن، ويسمى التنوين الغالي، وكلاهما لا يختص بالأسماء، فلذلك أخرجهما[3].

قال المرادي: (ولو قيل: إن "أل" في قوله: "والتنوين" للعهد فلم يشتمل غير المختص بالاسم لكان فيه نظر؛ إذ لا معهود يُصرف اللفظُ إليه عند من تُذكر له علامات الأسماء)[4].

كما أُورد على ابن مالك في البيت السابق أنه أطلق الإسناد وهو قسمان: معنوي ولفظي والأول هو الخاص بالأسماء. أما الإسناد اللفظي فغير مختص بالاسم بل هو مشترك يوجد في الفعل والاسم والحرف نحو: "ضَرَبَ" فعل ماض، و"زيد" ثلاثي، و "من" حرف جر، ويدخل الجملة أيضاً نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[5].

وقد ذكر الناظم في شرح التسهيل أنَّ الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل

(١) شرح عمدة الحافظ ١/ ٩٨، ٩٩.

(٢) ص٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١، تعليق الفرائد ١/ ٨٠، ٨١.

(٤) توضيح المقاصد ١/ ٣٣.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٨، فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص٥٦.

والحرف والجملة، ولذلك قال في حَدِّ الاسم: كلمة يُسند ما لمعناها ـ لنفسها أو لنظيرتها ـ فقيّد الإسناد بالمعنى؛ لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام[1].

وقال: (الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء... كقولك: زيدٌ فاضلٌ. وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: "زيد" معرب، ولفعل نحو: "قامَ" مبني على الفتح، ولحرف نحو: "في" حرف جر، ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)[2].

وإذا كان قائلاً بذلك لزمه الإيراد المذكور. قاله المرادي[3].

وقال الدماميني (٨٢٧هـ): (الإخبار عن الكلمة إنما يكون من خواصها إذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ)[4].

باب "الضمير"

قال ابن مالك:

وألفٌ والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما

فأطلق في قوله: "وغيره" فشمل المتكلمَ والمخاطبَ، وهذه الضمائر المذكورة لا تكون للمتكلم، فالألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب؛ فمثال الغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن. ومثال

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٩.

(٢) شرح التسهيل ١/٩.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٨.

(٤) تعليق الفرائد ١/٨٢.

المخاطب: اعلما، واعلموا، واعلمن.

وقد أجيب بحمل "غير" في كلامه على المخاطب، ويُرشد لهذا تمثيله بـ "قاما واعلما"[1].

ولو أنه قال عوض "وغيره": "وخُوطب" لكان أنصَّ في مراده[2].

باب "العلم"

قال ابن مالك:

واسماً أتى وكنيةً ولقبا وأخِّرن ذا إنْ سواه صَحِبا

فالإشارة بـ "ذا" إلى اللقب، والضمير في "سواه" عائد إلى اللقب أيضاً، أي أخِّره إن صحب غيره، وهو صادق بصحبته للاسم والكنية؛ إذ يدخلان تحت قوله: "سواه"، واللقب إنما يجب تأخيره مع الاسم كزيد زين العابدين[3]. وقد يتقدم عليه اللقب قليلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾[4]. فإن صحب الاسمُ الكنية جاز تقديمه وتأخيره كأبي حفص عمر وعكسه[5].

ولو قال الناظم:

وأخرن ذا إنْ سواها صحبا

لسلم من اعتراض بعضهم على إطلاقه السابق[6]؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١١٣، شرح ابن عقيل ١/ ٩٤، شرح المكودي ١٧.

(٢) انظر: شرح المكودي ١٧.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١١٩، فتح الرب المالك ١٣٢.

(٤) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٥) انظر: فتح الرب المالك ١٣٢، ١٣٣.

(٦) انظر: المصدر السابق ١٣٣.

الاسم[1].

وهو ما نصّ عليه في الكافية الشافية حين قال:

والاسمَ قدِّم إن يلاق اللقبا[2]

وذكر الغزي[3] أنه يقع في بعض نسخ الألفية:

وذا اجعلَ آخراً إذا اسماً صحبا

قال: (ويتعين قراءة هذه النسخة بنقل حركة همزة "آخراً" إلى لام "اجعل"، لكن هذه النسخة لا يُعلم منها حكم اللقب مع الكنية كما قال بعضهم)[4].

باب "اسم الإشارة"

قال ابن مالك:

... ... ولدى البُعدِ انطِقا

بالكاف حرفاً دون لامٍ، أو مَعَهْ ... ...

أشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة؛ فما تجرد عن كاف الخطاب فهو للقريب، وما لحقته الكاف وحدها، أو مع اللام فهو للبعيد.

وقد أطلق في قوله: "أو معه" وهو مقيَّد بالمفرد و "أولى" المقصور، أمَّا المثنى و "أولاء" الممدود فلا تلحقهما اللام[5].

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٢٢.

(٢) الكافية الشافية ١/ ٢٤٩.

(٣) محمد بن قاسم بن محمد الغزي، ويعرف بالغرابيلي. فقيه متكلم صرفي. توفي بالقاهرة سنة ٩١٨هـ. (الضوء اللامع ٨/ ٢٨٦، الكواكب السائرة ١/ ٨٢، الأعلام ٧/ ٥، الكنى والألقاب ١/ ٣٨٢).

(٤) فتح الرب المالك ١٣٣.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١/ ١٩٥، فتح الرب المالك ١٤٥.